مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

توافق الحد الأدنى:

الخيار الوحيد في بيئة دولية وإقليمية مضطربة

أ.د صالح بن محمد الخثلان

مستشار أول

مركز الخليج للأبحاث

تُظهر نظرة سريعة للمشهد الدولي الراهن ملامح نظام مضطرب وغير مستقر؛ فالولايات المتحدة، بوصفها القوة العظمى، جعلت "استعادة العظمة" هدفاً موجّهاً لسياستها الخارجية، وفق قاعدة واحدة عبّر عنها دونالد ترامب بصراحة: أن قناعاته الشخصية هي القيد الوحيد على تصرفاته، وليس القانون الدولي ولا المؤسسات الدولية فهذه لا مكان لها في قاموسه السياسي.

ولنتصور للحظة أن القيد الوحيد على السياسة الخارجية لأقوى دولة في العالم، بما تملكه من قدرات نووية تدميرية، هو القناعة الشخصية لرئيس تتسم رؤيته بدرجة قصوى من النرجسية والغطرسة وازدراء الآخرين. أي قيد هذا؟ وأي أمن وسلام يمكن للعالم أن يعوّل عليه في السنوات الثلاث المتبقية من حكمه؟

ولذلك يصبح مفهوماً أن يلجأ إلى القوة الصلبة بطريقة فجّة: اختطاف رئيس، والاستيلاء على ثروات دولته، والتهديد باستخدام القوة للاستيلاء على غرينلاند. ورغم توجه واشنطن للتركيز على محيطها القريب، أو ما يُعرف بـ "الحديقة الخلفية» حسب النسخة الجديدة من استراتيجية الأمن القومي، فإنها تحت إدارة ترامب لا تتردد في التلويح بالتدخل في أي مكان من العالم؛ إذ يهدد باستخدام القوة لإسقاط النظام في إيران بذريعة دعم المحتجين، من دون اكتراث بما قد ينشأ عن ذلك من اضطراب، وربما فوضى، في حال سقوط النظام، سواء على إيران أو على جيرانها، فهذه لا تمثل مشكلة له أو للولايات المتحدة وهو هنا لا يختلف عن جورج بوش الابن، حين شن حرباً مدمّرة على العراق وتركه يواجه تداعيات انهيار طويل الأمد ما زال يسعى للتعافي منها حتى اليوم.

في الجهة المقابلة من المشهد الدولي، تواصل روسيا حربها الدامية على أوكرانيا التي تدخل عامها الرابع، وهي تتباهى بتحقيق "انتصارات" على جبهات القتال، متجاهلة ما تنطوي عليه الحرب من استنزاف وكلفة بشرية ومادية هائلة. ويواكب ذلك خطاب سياسي وإعلامي حاد تجاه كييف، يصل أحياناً إلى نزعة إقصائية، ووصمها بالنازية لمجرد رفضها التنازل عن أراضيها.

وفي موازاة ذلك، تُبالغ موسكو في إبراز استخدامها للصواريخ الفرط صوتية بوصفه دليل تفوق، من دون اكتراث كافٍ بالأضرار المتراكمة التي لحقت بها، سواء على مستوى الضغوط الاقتصادية والتقنية التي ستظهر آثارها المستقبلية بوضوح أكبر، أو نتيجة توجيه معظم مواردها لخدمة حرب طويلة ومكلفة ما يتسبب في ضعف قدرتها على المنافسة في التقنيات الدقيقة والابتكار. ويُضاف إلى ذلك ما أصاب سمعتها الدولية وعلاقاتها الخارجية من تآكل.

أما الصين، فتواصل التركيز على تنميتها الداخلية، وتُسخّر سياستها الخارجية لخدمة هذا الهدف عبر تأمين الأسواق ومصادر الطاقة، مع حرص بالغ على تجنب مواجهة مباشرة مع الغرب قد تهدد مشروعها التنموي. وهو ما يفسر حذرها الشديد من الانخراط العميق في الصراعات الإقليمية.

أوروبا، من جهتها، وإن لم تنخرط عسكرياً بصورة مباشرة في الحرب على أوكرانيا، فقد جعلتها أولوية قصوى، الأمر الذي دفعها إلى تحمل أعباء اقتصادية وعسكرية مكلفة، وجعل حماية "البوابة الشرقية" في صدارة أولوياتها الاستراتيجية. وقد انعكس ذلك، بدرجات متفاوتة، على أوضاعها السياسية الداخلية، بما في ذلك صعود التيارات اليمينية المتطرفة واتساع التباينات بين الدول الأوروبية حول سياسات الأمن والهجرة والطاقة ومستقبل الدعم لكييف.

ويزيد من هشاشة الموقف الأوروبي على الساحة الدولية استمرار الفجوة مع الولايات المتحدة والصين في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، إضافة لما تواجهه من ضغوط من الرئيس ترامب لرفع مستويات إنفاقها الدفاعي، ما يجعلها غير قادرة على تبني سياسة فاعلة على الساحة الدولية يمكن المراهنة عليها لحفظ الأمن والاستقرار.

وعلى مستوى النظام الدولي، تواجه المؤسسات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي أُنشئت لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان، ودعم التعاون والتنمية، أزمة واضحة في الفعالية والشرعية. إذ تبدو هذه المؤسسات اليوم أقل قدرة على الاستجابة لتحديات النزاعات والتحولات الجيوسياسية، وتتعرض لانتقادات متزايدة تتهمها بالخضوع لقدر كبير من الهيمنة الغربية. وفي المقابل، تُبدي إدارة الرئيس ترامب ازدراءً واضحاً لهذه المنظومة، وتتعامل معها بوصفها قيداً غير مقبول على حرية حركة القوة العظمى، ولذلك لا تستحق الكلفة المالية التي تتحمل واشنطن الجزء الأكثر منها. وبينما تحاول أوروبا الحفاظ على هذه المؤسسات أو الدفع نحو إصلاحها، فهي تظل محدودة الأثر ولا يمكن أن يعوّل عليها إطلاق لحل نزاع أو منع أزمة.

لا يمكن قراءة أوضاع الإقليم بمعزل عن هذا المشهد الدولي؛ فاضطراب البيئة الدولية وارتفاع درجة عدم اليقين ينعكسان مباشرة على منطقة كانت ولا تزال ساحة للتدخلات والصراعات. وتشهد اليوم حالةً مستمرة من عدم الاستقرار وتفاوتاً كبيراً في مستويات التنمية، كما أن عدداً غير قليل من دولها بات أقرب إلى حالة "الدولة الفاشلة" في أداء وظائفها الأساسية. لذلك يصبح الخيار الأكثر واقعية الوصول إلى توافقات بين دولها تُرسّخ حدّاً أدنى من المصالح المشتركة، بما يجنّب الإقليم مزيدًا من الاضطراب ويحدّ من الارتهان لتقلبات السياسة الدولية.

لا يمكن قراءة أوضاع الإقليم بمعزل عن هذا المشهد الدولي؛ فاضطراب البيئة الدولية وارتفاع درجة عدم اليقين ينعكسان مباشرة على منطقة كانت ولا تزال ساحة للتدخلات والصراعات

يقصد بالحدّ الأدنى للتوافق تأسيس نظام أمن إقليمي يستند إلى اتفاق محدود بين دول المنطقة، يركّز على إدارة الخلافات ومنع الصراع المباشر دون افتراض انسجام في المواقف. وينطلق هذا التصور من الاعتراف بعمق الانقسامات الإقليمية، ويفترض أن تحقيق قدر من الاستقرار ممكن من خلال منع التصعيد، حتى مع استمرار النزاعات القائمة. ويُقاس نجاح هذا النظام بقدرته على الحيلولة دون تحوّل الأزمات إلى مواجهات إقليمية واسعة، ولذلك فهو يعد ترتيب هش، لكنه قابل للاستمرار، ويمثل مرحلة انتقالية نحو تسويات نهائية.

ويتحقق هذا الحدّ الأدنى عبر آليات عملية تشمل: إنشاء قنوات اتصال دائمة، مثل الحوارات الأمنية الإقليمية، وآليات منع التصعيد، وخطوط اتصال عسكرية–سياسية، إلى جانب تجنّب سياسات الإقصاء وقبول توازنات القوة القائمة. كما يقوم على إجراءات محدودة لبناء الثقة، من بينها شفافية عسكرية نسبية، واتفاقات عدم اعتداء، وتفاهمات مؤقتة حول ساحات النزاع، بهدف منع الفوضى الإقليمية، وتفادي انهيار الدول، دون السعي إلى معالجة جميع أسباب الصراع.

ولذلك يصبح الهدف الأكثر واقعية الذي ينبغي أن تتقاطع عنده دول الإقليم هو ضبط الوضع الراهن ومنع تدهوره. ويتطلب ذلك إعادة ترتيب الأولويات بحيث تُقدَّم مصلحة الاستقرار الإقليمي، ولو في حدّها الأدنى، على المشاريع والطموحات التي تُنتج تصادم مع الأطراف الأخرى؛ فلكل دولة مصالحها وأجندتها.

التوافق بالطبع ليس أمراً يسيراً فهو يقتضي تنازلات متبادلة، ويستدعي من كل دولة مراجعة طموحاتها التي تتجاوز إطار حماية المصالح الوطنية المباشرة، والامتناع عن تبنّي أهداف أو سياسات تتعارض بصورة جوهرية مع مصالح الأطراف الأخرى أو تمس خطوطها الحمراء.

إسرائيل بالطبع هي العائق الأبرز أمام الوصول إلى توافق يحمي الإقليم؛ فهي ومنذ تأسيسها تعد أبرز مصادر عدم الاستقرار. وكما كشفت حربها المدمّرة على غزة، يصعب افتراض إمكان دمجها في أي معادلة إقليمية تُنتج «توافق الحد الأدنى». وعليه، قد يكون الخيار الأكثر واقعية هو التعايش معها ضمن مقاربة احتواء؛ على نحوٍ يشبه ما يقوم به الجسد حين يواجه داءً في أحد أعضائه، فتسعى بقية الأعضاء إلى محاصرة آثاره والحدّ من تمدده.

إيران قد تمثل عائقاً آخر أمام الوصول إلى لتوافق الإقليمي، غير أن ما تكبدته من خسائر، وما تعيشه مدنها اليوم من اضطراب كبير، يصعب التنبؤ بمآلاته، قد يدفعها إلى تبني مقاربة أكثر براغماتية، والقبول بالتوافق ولو بشكل مؤقت. إن استمرار حالة الاضطراب في إيران وما قد يترتب عليها من مخاطر غير معلومة

يرفع كلفة الانتظار ويزيد من احتمالات انزلاق الإقليم نحو اوضاع أكثر سوء وهو ما يستدعي تسريع عملية الوصول لتوافقات الحد الأدنى.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن بلورة "توافق الحد الأدنى" على القوى الإقليمية الكبرى، وفي مقدمتها المملكة ومصر وتركيا كونها تمتلك القدرة والتأثير الدبلوماسي لتبادر بصياغة تصور مشترك لنظام أمن إقليمي يعبر عن توافق الحد الأدنى، والخطوة الأولى للوصول لهذا التصور هي إطلاق حوار معمق وطويل وشامل يحدد الحد الأدنى للتوافق، ويعرّف نقاط الخلاف، ويضبط الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، ومن ثم يترجم ذلك إلى تفاهمات قابلة للتنفيذ وآليات متابعة. ومن دون هذا الحوار، ستستمر السياسات الخارجية المتعددة تفتقد لقاسم مشترك يحمي الإقليم ودوله ضد المزيد من التدهور.

لابد من أن نذكر بوضوح أننا حين نتحدث عن هذه القوى الإقليمية الثلاث، فالمقصود ليس تشكيل «محور» جديد بالمعنى الاصطفافي الذي بدأ البعض يروج له مؤخراً في سياق الأزمة اليمنية ومخاطر تفكك الدول. ففكرة المحور، بحكم تعريفها، تُعيد إنتاج منطق المواجهة والحسابات الآنية الضيقة، بما يراكم خسائر الجميع ويطيل حالة عدم الاستقرار في الإقليم. ولذلك يجب تجنب فكرة المحاور وأي مظهر يوحي بها، فهي ولو قُدمت تحت اسم إيجابي، تبقى فكرة ذات طابع سلبي.

المقصود هنا هو أن تتولى هذه القوى الثلاث قيادة مسار حوار ممنهج وطويل وشامل يهدف للوصول إلى ما اتفقنا على تسميته ب «توافق الحد الأدنى».

اختيار هذه الدول لم يأتي اعتباطاً، بل لأنها تمتلك وزناً دبلوماسياً وقدرةً على التأثير على بقية دول المنطقة(مع إدراك أن بعض هذه الدول ربما تعارض أي توافقات)، ولأنها (القوى الثلاث) تتقاطع، بدرجات متفاوتة، حول أولوية استعادة الاستقرار، وتبدي قلقاً واضحاً من محاولات تقويض ما تبقى منه.

الخطوة الأولى للوصول لهذا التصور هي إطلاق حوار معمق وطويل وشامل يحدد الحد الأدنى للتوافق، ويعرّف نقاط الخلاف، ويضبط الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها، ومن ثم يترجم ذلك إلى تفاهمات قابلة للتنفيذ وآليات متابعة

كما أن المطلوب ليس مجرد زيارات متبادلة ولقاءات سريعة وبيانات مختصرة بل تأسيس منصة حوار ممنهجة بأجندة واضحة، وآليات عمل ومتابعة بما يسمح بتحويل التفاهمات العامة إلى ترتيبات عملية قابلة للتنفيذ.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64